

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان

كلية الحقوق والعلوم السياسية

إمتحان السداسي الثاني

السنة أولى ليسانس-المجموعة 02-

مقياس مناهج البحث العلمي

الإجابة النموذجية:

1- تحديد مضمون مرحلة نقد وتقييم الوثائق التاريخية: (05ن)

تتمثل عملية نقد وتقييم الوثائق التاريخية في فحص وتحليل هذه الوثائق والمصادر فحصا وتحليلا علميا دقيقا للتأكد من مدى صحة وأصالة وسلامة هذه الوثائق وما تتضمنه من أفكار ومعلومات وأدلة تاريخية تساعد الباحث للوصول إلى حقيقة و مكونات الافكار والمعلومات التاريخية المتعلقة بالموضوع محل الدراسة والبحث، مع العلم أن عملية النقد والتقييم تتطلب توفر العديد من الصفات والميزات في الباحث مثل الحس التاريخي؛ الذكاء والمعرفة؛ والثقافة الواسعة في هذا المجال؛ والقدرة على الإستعانة بفروع العلم الأخرى كعلم النفس؛ وعلم الخرائط والجغرافيا؛ وعلم اللغات القديمة والحديثة من أجل القدرة على نقد وتقييم هذه الوثائق والمصادر وما تحتويه من أفكار ومعلومات نقدا صحيحا وسليما.

وينقسم النقد والتقييم إلى قسمين:

أ- النقد الخارجي للوثائق التاريخية:

ويتمحور هذا النوع من النقد حول ضرورة إثبات هوية وأصل الوثيقة التاريخية ، وتصحيح أصلها التاريخي وإرجاعه إلى حالته الأصلية الحقيقية في حالة ما إذا أصابه تغيير وتم تزيف أصله أو تزوير تاريخ أو مكان صدور أو نشر هذه الوثائق ...، وكذلك تحديد المصدر الأصلي لهذه الوثيقة او الوثائق التاريخية عن طريق تحديد زمانها ومكان صدورها او نشرها والإشارة إلى مؤلفها.

ب- النقد الداخلي للوثيقة التاريخية:

ويتمثل النقد الداخلي للوثائق التاريخية في ضرورة التأكد من صحة وسلامة الأفكار والمعلومات التي تحتويها هذه الوثائق أو المصادر التاريخية وذلك بالرجوع إلى أصل الوثيقة للتأكد من محتواها، وتتم عملية النقد والتقييم في هذه الحالة عن طريق تحليل وتفسير محتوى الوثيقة التاريخية وهذا ما يسمى بالنقد الإيجابي، هذا من جهة، ومن جهة أخرى القيام بإثبات مدى صدق وأمانة المؤلف ودقة معلوماته وهذا ما يعرف بالنقد السلبي.

2 - نطاق تطبيق المنهج التاريخي في مجال العلوم القانونية والإدارية: (05ن)

إن للمنهج التاريخي دور مهم في مجال الدراسات والأبحاث القانونية والإدارية التي تتمحور حول الوقائع والقضايا والظواهر التي شهدت تغيرا وتطورا مستمرا، خاصة وان النظم والقواعد والمبادئ القانونية تمتد جذورها إلى أعماق تاريخ الحضارات الإنسانية القديمة، وهذا يتطلب ضرورة اعتماد المنهج التاريخي من أجل بحث ومعرفة أصول المبادئ والقواعد والأفكار والنظم القانونية والإدارية التاريخية التي تُستمد منها النظم والمبادئ والقواعد والأفكار القانونية المعاصرة متى دعت الحاجة إلى ذلك، فعن طريق المنهج التاريخي يمكننا معرفة الأصول التاريخية لمبادئ وأحكام نظرية الالتزام، ونظريات العقود والمسؤولية، وأحكام المعاملات التجارية، وأشكال النظم القانونية و السياسية، ونظم المؤسسات الإدارية، وظاهرة الإجرام والعقاب، ... وهذا على سبيل المثال لا الحصر.

03 - مراحل المنهج التحليلي: (10ن)

أ- **التفسير:** يتمثل التفسير في شرح الظاهرة بمختلف مكوناتها وعناصرها، وذلك من خلال تحليل نصوصها وتأويلها، من أجل تحديد المتشابه منها والمختلف فيها، وتحديد الاشكاليات المنبثقة عنها، مع العلم أن التفسير نوعان:

1- **تفسير بسيط:** يقوم من خلاله الباحث بشرح القضايا و الظواهر و الوقائع عن طريق تحليل نصوصها بغرض استخراج المتشابهات و المتناقضات منها.

2- **تفسير مركب:** يقوم فيه الباحث بتحليل الظواهر و الوقائع محل الدراسة و ذلك بواسطة إعادة القضية او الواقعة محل التحليل الى اصولها، اضافة الى قيامه كذلك بضرورة ربط الافكار و الوقائع باسبابها ودوافعها.

ب- **النقد و التقييم :** في هذه المرحلة يقوم الباحث بالبحث عن مواطن الخطأ والصواب من أجل التأكد مما هو صواب وتصحيح ما هو خطأ، مع وجوب اعتماده خلال مرحلة النقد والتقييم على الثوابت والاصول العلمية المقررة في مجال بحثه وذلك حتى يتسم بحثه

بالموضوعية، وتكون النتائج التي يتوصل اليها في شكل حقائق لها اهمية علمية تضاف الى بنية العلم والمعرفة.

ج- الاستنباط: بعد مرحلتى التفسير والنقد والتقييم يتوصل الباحث الى مرحلة الاستنباط التي تتمثل في ضرورة التأمل في جزئيات وتفاصيل الظاهرة او الواقعة محل التحليل من اجل استنتاج الاحكام والنتائج العلمية منها، وينقسم الاستنباط الى نوعين:

ج1- استنباط جزئي: ويتمثل في اجتهاد الباحث من خلال قيامه بتحليل قضايا ووقائع جزئية من أجل الحصول على نتائج جديدة تترتب عنها.

ج2- استنباط كلي: ويتمحور حول اجتهاد الباحث في قضية او واقعة او ظاهرة ما من اجل الوصول الى نتائج عامة تتم صياغتها في شكل نظريات علمية جديدة، ويتميز هذا الاستنباط بأنه عام وشمولي، مع العلم بأنه يشترط في هذا الاستنباط ان تنتج عنه نتائج تصاغ في شكل نظريات علمية اصيلة، بمعنى لم يتوصل اليها باحث اخر من قبل.

الإمتحان التعويضى للسداسى الثانى

الإجابة النموذجية:

1- تقييم تطبيق المنهج الاستدلالي في مجال العلوم القانونية و الادارية: (07ن)

بالرغم من الدور الذي اداه المنهج الاستدلالي في مجال العلوم القانونية و الادارية ،حيث ساهم بصورة نسبية و استثنائية في تفسير و تطبيق المبادئ و القواعد القانونية العامة و المجردة ،فان التطور العلمي الذي مس شتى مجالات العلم ،وظهور مناهج البحث العلمي التي تتسم بالواقعية و الموضوعية ادى الى اكتشاف **عجز** المنهج الاستدلالي في مجال العلوم الاجتماعية بصفة عامة و العلوم القانونية و الادارية بصفة خاصة ،ويظهر ذلك جليا حسب الفقهاء من خلال اعتماد المنهج الاستدلالي على ثلاثة مبادئ تتمثل في البديهيات المسلمات و التعريفات ،وهي في الاصل ترجع الى مبدا واحد وهو المسلمات التي تتحقق صحتها كلما كانت نتائجها صحيحة و غير متناقضة ،وبالتالي فان هذا المنهج حسبهم هو منهج افتراضي قد يؤدي للوصول الى نتائج غير حقيقية ،او الى الميل الى الاهواء الشخصية للباحث وهذا ما يتناقض مع مقومات و خصائص البحث العلمي.

هذا من جهة ،ومن جهة اخرى فان اعتماد المنهج الاستدلالي في مجال العلوم القانونية والادارية من اجل ضبط و تفسير ظواهر و عوامل و افكار اجتماعية و سياسية و قانونية وادارية **تتغير بتغير الزمان و المكان ،وتتطور بتطور المجتمع من جهة ،وبظهور معطيات و افكار جديدة من جهة اخرى** ،ودراستها وبحثها علميا بواسطة هذا المنهج الذي يقوم على مبادئ وقواعد اخلاقية ودينية وفلسفية **ثابتة زمانا و مكانا** (مثل مبادئ الاخلاق الفاضلة ، ومبادئ القانون الطبيعي ،ونظرية العدالة المثالية ،...) أمر غير منطقي أدى الى ظهور **عجز** المنهج الاستدلالي في مجال العلوم القانونية و الادارية ،لأن الظواهر والعوامل والأفكار الاجتماعية ،و القانونية و الإدارية تتميز بالحركية و التطور **عكس** المبادئ التي يقوم عليها هذا المنهج و التي تتميز بالثبات و الجمود.

2- إن اعتماد المنهج التاريخي في مجال العلوم القانونية والإدارية يتطلب من الباحث اتباع أربعة مراحل أساسية تتمثل فيمايلي: (13ن)

أ- مرحلة تحديد إشكالية الموضوع التاريخي:

يتمثل دور الباحث في هذه المرحلة في تحديد الفكرة أو الافكار أو الوقائع التاريخية التي تتمحور حولها التساؤلات العلمية من اجل صياغة الفرضيات التي تكون في شكل اجابات احتمالية لهذه التساؤلات وذلك في انتظار دراستها وبحثها علميا لتأكيد صحتها او نفي ذلك، وعلى هذا الاساس فإن تحديد الاشكالية أو الإشكاليات التاريخية التي تتمحور حولها التساؤلات تعتبر المحرك الرئيسي للبحث العلمي التاريخي لأنه على اساسها يتم وضع الخطوط العريضة البحث وصولا الى جمع الحقائق العلمية التاريخية للموضوع التاريخي وتفسيرها واعتمادها كمرجعية (كحلول) علمية لدراسة وتفسير الظواهر او القضايا والوقائع التاريخية التي تشترك معها في نفس المضمون.

ب- مرحلة حصر وجمع الوثائق التاريخية:

تعتبر مرحلة حصر وجمع الوثائق التاريخية مرحلة ذات اهمية كبرى في تكوين المنهج التاريخي من جهة، وفي البحث عن الحقائق والأفكار التاريخية من جهة اخرى، ولذلك فإنه يجب على الباحث في الظواهر والمسائل والقضايا ذات الإمتداد التاريخي القيام بجمع وحصر كافة الوثائق والمصادر المتعلقة بجميع عناصر وأجزاء الموضوع التاريخي محل الدراسة والبحث، والقيام بفحص وتحليل وتدقيق هذه الوثائق والمصادر من أجل التأكد من صحتها وسلامة مضمونها لأنه على اساسها سيتوصل الباحث الى محتوى وحقيقة وخبايا واسرار الافكار والمعلومات والقضايا والوقائع ذات الإمتداد التاريخي.

ج- مرحلة نقد وتقييم الوثائق التاريخية:

تتمثل عملية نقد وتقييم الوثائق التاريخية في فحص وتحليل هذه الوثائق والمصادر فحصا وتحليلا علميا دقيقا للتأكد من مدى صحة وأصالة وسلامة هذه الوثائق وما تتضمنه من أفكار ومعلومات وأدلة تاريخية تساعد الباحث للوصول إلى حقيقة و مكونات الأفكار والمعلومات التاريخية المتعلقة بالموضوع محل الدراسة والبحث، مع العلم أن عملية النقد والتقييم تتطلب توفر العديد من الصفات والميزات في الباحث مثل الحس التاريخي؛ الذكاء والمعرفة؛ والثقافة الواسعة في هذا المجال؛ والقدرة على الإستعانة بفروع العلم الأخرى كعلم النفس؛ وعلم الخرائط والجغرافيا؛ وعلم اللغات القديمة والحديثة من أجل القدرة على نقد وتقييم هذه الوثائق والمصادر وما تحتويه من أفكار ومعلومات نقدا صحيحا وسليما.

مع العلم أن النقد والتقييم ينقسم إلى قسمين:

- النقد الخارجي للوثائق التاريخية:

ويتمحور هذا النوع من النقد حول ضرورة إثبات هوية وأصل الوثيقة التاريخية ، وتصحيح أصلها التاريخي وإرجاعه إلى حالته الأصلية الحقيقية في حالة ما إذا أصابه تغيير وتم تزيف أصله أو تزوير تاريخ أو مكان صدور أو نشر هذه الوثائق ...، وكذلك تحديد المصدر الأصلي لهذه الوثيقة او الوثائق التاريخية عن طريق تحديد زمانها ومكان صدورها او نشرها والإشارة إلى مؤلفها.

- النقد الداخلي للوثيقة التاريخية:

ويتمثل النقد الداخلي للوثائق التاريخية في ضرورة التأكد من صحة وسلامة الأفكار والمعلومات التي تحتويها هذه الوثائق أو المصادر التاريخية وذلك بالرجوع إلى أصل الوثيقة للتأكد من محتواها، وتتم عملية النقد والتقييم في هذه الحالة عن طريق تحليل وتفسير محتوى الوثيقة التاريخية وهذا ما يسمى بالنقد الإيجابي، هذا من جهة، ومن جهة أخرى القيام بإثبات مدى صدق وأمانة المؤلف ودقة معلوماته وهذا ما يعرف بالنقد السلبي.

د- مرحلة التفسير والتركيب، أي مرحلة صياغة النظريات أو القوانين المفسرة للظاهرة التاريخية:

يترتب على اتباع الباحث للمراحل الثلاث السابقة، حصوله على العديد من النتائج المتمثلة في مجموعة من الأفكار والمعلومات والحقائق المتعلقة بموضوع بحثه ذات الامتداد التاريخي في شكل جزئيات متفرقة، ولهذا فإن دور الباحث في مرحلة التفسير والتركيب

يتمثل في القيام بكشف وتفسير هذه المعلومات والحقائق وتنظيمها وتركيبها بطريقة مضبوطة وصياغتها مثلاً في شكل نظرية أو نظريات تحمل حلاً أو مجموعة من الحلول الحالية والمستقبلية للإشكالات التي تثيرها الظواهر أو الوقائع أو القضايا ذات البعد التاريخي ، وذلك عن طريق التحليل والتسبيب والتفسير المضبوط والمبني على أسس علمية موضوعية، لأن عملية التفسير والتركيب لا تقتصر على جمع هذه المعلومات والحقائق وتركيبها فقط، بل تتطلب كذلك تحليل وتفسير الأسباب والحالات الخاصة بهذه الظواهر أو القضايا أو الوقائع الضاربة بجذورها أعماق التاريخ وتعليل ذلك عن طريق إبراز علاقات الحتمية والسببية التاريخية لها .